الباب السابع

البحث العلمي والتحكيم

آفات البحث العلمي والتحكيم

مقدمة :

هذه ورقة عن البحث والتحكيم العلمي ، من حيث الإجراءات والفوائد والآفات ، رأيت أن هناك حاجة ماسة لطرحها وبحثها ، ولم أجد فيها بحثًا منشورًا بالعربية . وأرجو أن يساعد هذا الطرح الموجز على تخفيف الإجراءات ، وتقصير المدة ، وتعظيم الفوائد ، وعلاج الآفات .

الكتابة والاستكتاب :

قد يختار الباحث بحثًا يكتب فيه من تلقاء نفسه ، يختاره بناءً على قدراته وما يراه من حاجة إلى بحثه . فقد يجد أن موضوعًا معينًا تخلو منه المكتبة ، أو يستدعي إسهامًا على صعيد التطوير أو التنقيح أو الاستيعاب أو النقد أو التوضيح أو الاختصار أو إعادة الترتيب أو الجمع . . . إلخ . وقد يكتب الباحث في موضوع طُلب إليه الكتابة فيه من جهة ما : مركز بحث ، جامعة ، مجمع ، مؤتمر ، ندوة ، حلقة عمل . . .

ولكل من الكتابة والاستكتاب فوائد ومحاذير . ففائدة الكتابة اختيار الموضوع بحرية أكبر ، وقد يوفق باحث إلى اختيار موضوع مهم ، لا تتنبَّه إليه المراكز والهيئات ، وقد يحقق فيه سبقًا . وفائدة الاستكتاب أن المراكز والهيئات العلمية قد تتمتع بنظرة أشمل وأدق ، فتختار من الموضوعات ما هو جدير بالبحث والعناية . وقد يوفر الاستكتاب للباحث مكافأة مادية أكبر ، أو حضور مؤتمر أو ندوة ، أو صدور بحثه عن جهة علمية معتبرة .

أما محاذير الكتابة فربما تكمن في عدم رواج البحث في السوق الرواج الكافي ، ومن ثم عدم الحصول على مكافأة مادية مجزية . وتتمثل محاذير الاستكتاب في أن الباحث قد يضطر إلى الكتابة في بحث مكرهًا أو شبه مكره ، فلا ينسجم البحث مع قدراته ورغباته ، فيأتي مستواه دون المستوى المطلوب . كما أن الاستكتاب قد يحدّ من حريته ، عندما تطلب إليه تعديلات ، قد لا يكون راضيًا بها ، أو يكون قليل الرضا .

البحوث ومشاريع البحوث :

قد يقدم الباحث بحثًا مكتملاً إلى جهة علمية يطلب منها نشره ، وربما يطلب مكافأة عليه ، إذا كانت هذه الجهة تمنح مثل هذه المكافآت . فبعض الجهات قد تكتفي بالنشر فقط ، دون صرف أي مكافأة . وعندئذٍ تكون الفائدة هي نشر البحث بعد تحكيمه علميًا ، بغرض حصول الباحث على ترقية علمية ، إذا كان من أعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات . وقد تكون الفائدة هي الحصول على سمعة علمية في الأوساط العلمية المختصة ، أو لدى الجمهور .

وقد يقدم الباحث مشروع بحث إلى جهة علمية ، يطلب الموافقة عليه ودعمه . وعندئذٍ فإن هذه الجهة تتفاعل مع الباحث طيلة المدة ، من وقت تقديم المشروع إلى وقت نشره . فقد تطلب إليه تنقيحات أو زيادات أو حذفًا أو الاطلاع على بعض المراجع . . .

وفائدة البحوث المكتملة أنها تكون واضحة للجهة العلمية منذ البداية ، لا جهالة فيها ولا غَرَر ، من حيث قبولها أو رفضها أو تحديد مبلغ مكافأتها . وفائدة مشاريع البحوث أنها تفسح مجالاً أكبر للجهة العلمية في التأثير على مجرى البحث .

أما آفة البحوث المكتملة فهي أنها قد تكون بعيدة عن اهتمام الجهة

العلمية ، كليًا أو جزئيًا ، ومن ثم فقد تنتهي إلى الرفض . وآفة مشاريع البحوث ، حتى لو كان المستكتبون من ذوي السمعة أحيانًا ، أنها قد لا تؤدي إلى نتائج مرضية . وقد تتورط الجهة العلمية في دفع قدر من المكافأة لا يستحقه البحث بعد اكتماله . وربما ينصرف همّ الباحث إلى المكافأة أكثر من البحث نفسه . وقد تصرف بعض الجهات للباحث قسمًا من المكافأة ، النصف مثلاً ، منذ التعاقد وقبل البدء بالمشروع ، أو بعد تقديم المشروع . ويلجأ بعض الباحثين إلى الانخراط في مشاريع أبحاث ، بغرض الحصول على هذا القسم من المكافأة ، وقد يتوقعون رفض بحوثهم . ولكنهم قد لا يستطيعون تكرار ذلك ، إلا إذا كان هناك تواطؤ بينهم وبين جهة الاستكتاب ، على سبيل تبادل المنافع الشخصية ، والتضحية بالمصالح العامة .

باحثون معتدّون وباحثون يظهرون التواضع :

قد يكون الباحث في بحثه عارفًا بقدر نفسه ، فلا يزيد عليه ولا ينقص منه ، وتظهر ثقته بنفسه في البحث ، ومقدرته على الدفاع عن أفكاره ، وربما يبدو معتدًا في بعض الأحيان .

وهناك بالمقابل باحثون يتظاهرون بالتواضع الزائد على الحد ، فيذكرون في مقدمة بحثهم أنهم لن يضيفوا شيئًا (كذا) ، وأن بحثهم ليس فيه أي جديد (كذا) ، وأن أفكارهم ليست من عندياتهم . . . إلخ .

فربما صادف البحث الأول محكمًا يغتاظ من الباحث المعتدّ ، فيحكم على بحثه بالإعدام . وربما صادف البحث الآخر محكمًا يبتهج لهذا التواضع ، وربما يجد ثناءً عاطرًا في البحث على الباحثين الذين سبقوه ، وربما كان المحكم واحدًا منهم ، فتجد هذا المحكم عندئذٍ مندفعًا لقبول البحث ، ولو كان تافهًا .

وهذه أعظم آفة من آفات البحث العلمي ، ذلك أنها تؤدي إلى ترويج التواضع المزيف ، والبحوث التافهة ، وتثبط باحثين أمناء يعرفون للبحث قدره .

بحوث أمينة وبحوث خائنة : الإشارة إلى المراجع الحديثة :

يلاحظ كثيرًا ، ولا سيما في البحوث الشرعية ، أن كثيرًا من الباحثين يكررون بحوث غيرهم ، فلا تكاد تجد فيها أي إضافة . وكل منهم يزعم أو يدعي أو يتظاهر بأنه رجع إلى المراجع الأصلية ، وربما لا يكون قد رآها ، فضلاً عن أن يرجع إليها .

والأنكى من ذلك أنه لا يشير إلى المراجع الحديثة التي عالجت موضوعه من قبل ، وربما استفاد منها في معرفة المراجع الأصلية بأجزائها وصفحاتها ، ولكنه للأسف لا يشير إليها جحودًا ونكرانًا ، يغطيهما بذرائع واهية ، وربما يعزو هذه الذرائع إلى أستاذه المشرف ، إذا كان يعدّ رسالة ماجستير أو دكتوراه .

مثل هذه البحوث يجب أن يطلب المحكمون والقائمون على الهيئات العلمية من أصحابها أن يشيروا دائمًا إلى البحوث السابقة ، ومدى استفادتهم منها ، وإلا فما فائدة البحث في أمر قد بُحث ؟!

والأقبح من ذلك أن تجد محكمًا غبيًا أو متغابيًا ، يطلب إلى الباحث الرجوع إلى المراجع الأصلية ، وحذف المراجع الحديثة . والحق أن الرجوع إلى المراجع في أمر مبحوث لا يكون مطلوبًا إلا عند الشك والرغبة في التحقق ، وإلا فإنه يعد نوعًا من العبث وإضاعة الوقت والجهد والمال (الورق ، نفقات الطبع . . .) .

سرقة البحوث وانتحالها :

١ـ ربما تكون هناك بحوث علمية (رسائل ماجستير أو دكتوراه أو غيرها) منتحلة ، وغالبًا ما يتم ذلك إذا كان البحث المسروق أو المنتحل غير منشور ، أو كان صاحبه غير مشهور ، أو وافاه الأجل . ومثل هذه السرقات العلمية والأدبية موجودة قديمًا وحديثًا . وربما افتضح أمرها عاجلاً أو آجلاً ، بعد نشر البحث المسروق ، أو بعد اشتهار الباحث المغمور .

٢ـ قد يكون هناك باحث أو كاتب له بحث أو كتاب ، فيقوم أحدهم بكتابة نفس البحث لشخص آخر ، بعنوان مماثل أو قريب ، في مقابل منفعة معجلة أو موعودة ، من مال أو ترقية أو تجديد عقد أو منح جائزة . . . وكثيرًا ما نصادف مثل هذه البحوث لدى الاطلاع على المكتبة والمصادر العلمية .

٣ـ قد يترجم أحدهم كتابًا لآخر ، ويذكر على صفحة الغلاف أنه مؤلِّف لا مترجِم!

بحوث جديدة وبحوث مكررة :

البحوث الجديدة ، التي تعالج ما نحن فيه من مشكلات ، لا شك أنها مفيدة ، لكن قد تلقى مقاومة شديدة . والبحوث المكررة لا ريب أنها عقيمة ، لكنها قد تجد تسهيلات للصدور والنشر . فالقديم لا خشية منه ، بخلاف الجديد .

بحوث جادة وبحوث تافهة :

قد تعجب أحيانًا من وجود هيئات تشجع البحوث التافهة ، وربما تمنحها الجوائز ، وتثبط البحوث الجادة ، وتستبعدها من الجوائز ،

وربما من النشر . وكثيرًا ما يحدث هذا في أيامنا في المجال الإسلامي ، للاستجابة إلى ضغوط البلدان الغربية . فتجد أحيانًا أن « باحثًا » قد منح جائزة « تقديرية » لا يستحقها ، لا من حيث سنّه ولا من حيث علمه ولا من حيث خلقه . غاية ما عنده أنه متملق ، أو قدم أشياء تافهة أو فهارس قليلة الفائدة . كأنهم يريدون أن يقولوا للناس : إذا أردتم الحصول على هذه الجوائز المغرية ، فما عليكم إلا أن تفعلوا مثل هذا! هذا هو النموذج الذي يجب أن يحتذى . أرأيتم كيف كرمناهم ؟ وربما لا يحتاج الأمر ، في بعض الأوساط ، أكثر من شتم الدين ، وسب النبي ، حتى تفوز بالجائزة على بحثك « الجاد » أو روايتك « العظيمة »!

البحوث الجديدة الخلافية الشائكة :

هناك بحوث جديدة خلافية ، قد تصادف لدى المحكمين خوفًا أو ترددًا أو جهلاً أو تعنتًا . . . مثل هذه البحوث يفضل نشرها مقرونة بتحكيم المحكم ، بدون تأخير ، وإلا فإنها لا تجد طريقها للنشر ، وقد لا ينشر عندئذٍ إلا كل عامّ مبتذل . ويمكن للهيئة المسؤولة أن تقلب التحكيم السري تعليقًا مكشوفًا ، بإذن المحكم . وهذه الطريقة كثيرًا ما تساعد على كشف قصور التحكيم وافتضاحه ، وتنبيه المحكم إلى بذل مزيد من العناية بتحكيمه في المستقبل .

كما أن نشر التحكيم أو نشر أي تعليق أو تعقيب ، من شأنه أن يثير في المحكم الشعور بالمسؤولية والأمانة . فإنه مع الباحث سيعرض عقله وعلمه على قطاع واسع من المختصين والقراء .

يُعرف البحث من نتائجه :

يقولون : هذا الأمر واضح من عنوانه ، ونقول : إن البحث يعرف من خلاصته أو نتائجه . وللأسف كثيرًا ما نجد أن نتائج البحث هزيلة أو

غامضة ، أو عامة جدًا ، وكأن البحث لم يقدم ولم يؤخر . والواجب أن تأتي خاتمة البحث مجسدة بوضوح لنتائجه ، وهذه النتائج إما أن تكون سببًا في شدّ اهتمام القارىء لقراءة البحث ، أو سببًا في العزوف عنه والإعراض .

بحوث قابلة للنشر في السوق وبحوث غير قابلة :

بعض البحوث قد تجد ناشرًا خاصًا ينشرها ، وبحوث أخرى قد لا يقبل ناشر بنشرها ، إما لأنها ذات مستوى ضعيف ، أو لأنها ذات تخصص ضيق ، يجعل نشرها غير اقتصادي .

ومن المستحسن في الجامعات وفي مراكز البحوث أن يعطى الباحث حق نشر بحثه لدى ناشر خاص ، إن أراد ، مع وضع عبارة ملائمة ، مثل : ساعدت جامعة . . . على نشره ، أو : هذا البحث نال دعم جامعة . . . إلخ .

فهذا يحقق السرعة في نشره ، وحسن الإخراج ، وسهولة التوزيع . . . أما لو طبع في مطابع الجامعة أو الهيئة ، فإنه غالبًا ما يتأخر ، وربما يتقادم (يسقط بالتقادم) ، ويضيّق عليه بكثير من قيود الإخراج ، رغبة في الاقتصاد في الورق ، أو اتباعًا لتعليمات متشددة ، قد لا تصادف رضًا لدى الباحث .

وقد نجد بعض المدققين في مؤسسات النشر العامة أو الخاصة يجرون بعض التعديلات على البحث بدون وجه حق ، فيصير الصواب خطأ ، والخطأ صوابًا ، والراجح مرجوحًا . . . كل ذلك من أجل أن يتظاهروا بالعمل كمًا ونوعًا ، أمام رؤسائهم ، وربما لا يكشفهم هؤلاء الرؤساء ، إما لجهلهم أو لانشغالهم أو للخوف منهم ، ولا سيما إذا كانوا مفروضين عليهم .

الإنتاج العلمي : أنا أو الكارثة

بعض الجهات العلمية مبتلاة بأشخاص ، لسان حالهم يقول : إما أن أكون أنا المنتج ، أو لا يكون هناك إنتاج! هؤلاء ليسوا شغوفين بالإنتاج ، إنما هم متشبثون بمن ينتج . وتقع الكارثة عندما يكون هذا « المنتج » غير منتج ، لانشغال أو عدم دربة .

لذلك قد يكون الناتج العلمي معدومًا ، أو بطيئًا جدًا ، إذْ توضع كل العراقيل في وجه أي إنتاج لا يكون لهم فيه حصة . آفة هؤلاء أنهم يريدون مجدًا بلا عمل ، ومالاً بلا تعب ، وسلطة بلا مسؤولية . وإذا اطلعت على سيرهم الذاتية ملئت منها رعبًا ، لكثرة أنشطتهم العلمية والإدارية والرياضية . . . وقد تجد أنه قد حضر دورة أو مؤتمرًا هنا وهناك في وقت واحد . وربما يكون مديرًا ، ويكون وقت إدارته أن يصلي الظهر مع الجماعة ، أو يقضي الوقت المخصص لها في المرحاض! لذلك يجب التنبه إلى السير الذاتية ، فقد تكون كذبًا وزورًا ، بما في ذلك الشهادات والدورات والخبرات .

إجراءات التحكيم :

عند تلقي بحث ، أو مشروع بحث ، من الجهة العلمية ، فإن هذه الجهة تحيله إلى لجنة علمية مختصة ، للنظر فيه . وهذه اللجنة إما أن يطلع كل أعضائها على الورقة العلمية ، أو بعض أعضائها ، بناءً على طلبهم ، أو على إحالة اللجنة إليهم . فإذا ما رأت هذه اللجنة أن البحث مقبول مبدئيًا ، فإنها تحيله للتحكيم العلمي الخارجي .

وفي مجال الاقتصاد الإسلامي ، يختار عادة محكمان ، أحدهما اقتصادي ، أو اقتصادي إسلامي ، مختص في موضوع البحث ، قدر

الإمكان ، والآخر مختص بعلوم الشريعة ، وقريب من موضوع البحث ، كلما أمكن . وإذا كان البحث في الفقه المالي أمكن الاقتصار على اختيار محكمين فقيهين . ويعطى المحكمان مهلة ١٥ يومًا ، وتزاد المهلة إذا كان البحث طويلاً ، كأن يكون ١٠٠ـ٢٠٠ صفحة أو أكثر . ويمنح المحكم مكافأة مادية رمزية ، تختلف من بلد إلى بلد ، حسب مستوى المعيشة فيه .

كيفية اختيار المحكمين :

هناك في العادة قوائم بأسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية واختصاصاتهم ، يختار من بينها المحكم . وقد يختار من الذاكرة ، دون الرجوع إلى مثل هذه القوائم . ولا ريب أن الذاكرة تقتصر على عدد محدود من المحكمين ، قد يكونون قريبين أو مقربين لمن يختارهم . ويتم تكوين هذه القوائم بناءً على مراسلة أو مقابلة العلماء والباحثين ، وقيامهم بملء استمارات علمية مخصصة لهذا الغرض . وربما يتم استمزاج المحكمين هاتفيًا أو بخطاب قبل إرسال البحث إليهم ، ولا سيما إذا كان البحث كبيرًا ، وأريد اختصار الزمن والإجراءات .

وعندما يرسل البحث أو المشروع إلى المحكم ، يحذف في الغالب اسم الباحث من بحثه ، حتى لا يعرف المحكم من هو الباحث . لكن برغم هذا ، قد يتوصل المحكم إلى معرفة الباحث ، من خلال معرفته بأسلوبه أو باختياراته أو بأفكاره أو بمراجعه ، ولا سيما إذا ذكر مراجع خاصة به ، أي من تأليفه .

وبعض الجهات تكتفي بمحكم واحد ، وربما تطلب إلى الباحث نفسه أن يختار محكميه ، أو يضع قائمة بمحكمين تختار الجهة واحدًا أو اثنين منهم . ولا يخلو هذا من محاباة كثيرة أو قليلة للباحث ، ولا سيما إذا

كان المحكمان المختاران معروفين بالترخص أو التساهل ، أو تربطهما صداقة مع الباحث .

محكمون متشددون ومحكمون متساهلون :

من خلال التجربة ، يتوصل أعضاء اللجنة أو الجهة العلمية إلى أن هذا المحكم متشدد لا يكاد يقبل بحثًا ، وأن هذا المحكم متساهل يكاد يقبل كل بحث . ولا ريب أن هناك محكمين حكماء ، لا يمكن وصفهم بتشدد ولا بتساهل ، ولكنهم قلة على كل حال .

قد يرغب الباحث ، في حالات قليلة ، في تحكيم متشدد ، لكي يستفيد من ملاحظاته ، ولا سيما إذا كانت صادرة عن علم ونزاهة . وغالبًا ما يرغب الباحث في تحكيم متساهل ، لأنه يسعى إلى بحث علمي يستفيد منه في ترقية علمية ، من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك ، أو من أستاذ مشارك إلى أستاذ .

والآفة هنا أن الباحث إذا كان صاحب نفوذ ، فإنه سيحتال لاختيار محكمين متساهلين ، أو للالتفاف على ملاحظات المحكمين المتشددين ، لكي يضمن تمرير بحثه وقبوله . وربما عرفهما واتصل بهما وفاوضهما على هذا ، قبل إرسال البحث إليهما .

وبالعكس إذا كان الباحث لا يراد تمرير بحثه ، لسبب أو لآخر ، فإن بحثه قد يرسل إلى محكمين متشددين ، مراهنة على نتيجة سلبية يهش لها قلب المرسِل .

محكمون منصفون ومحكمون متحيزون :

بعض المحكمين منصفون أمناء ، حتى لو عرفوا اسم الباحث ، أو كشف لهم اسمه ، أو كشف اسمهم للباحث ، لسبب أو لآخر . وهؤلاء

المنصفون قد يكونون متشددين أو متساهلين ، ولكنهم يعاملون البحوث معاملة واحدة عادلة ونزيهة . فصفة التشدد والتساهل هي غير صفة الإنصاف والتحيز .

وبالمقابل هناك محكمون متحيزون ، ولا سيما إذا عرفوا الباحث ، أو تكهنوا باسمه ، فقد يتحيزون له أو يتحيزون ضده . فإن كانوا من جماعته أو من حزبه أو راضين عنه ، ركزوا على النقاط المضيئة ، من أجل قبول بحثه . وإن كانوا من عصبة غير عصبته ، أو وقع الباحث في نقد فكرة من أفكارهم ، أو شخص من أشخاصهم ، فقد يبتلى البحث بضروب من التشويه والتقبيح والتحامل ، على لسان محكم لا يتقي الله إلا ظاهرًا .

وعلى هذا الأساس ، قد تمر بحوث ضعيفة لأنها لاقت استحسانًا من محكم جاهل في الموضوع ، أو متحيز ، أو لأنها خالية من كل خلاف ، ولو كانت مكررة . وقد لا تمر بحوث قوية ، لأنها وجدت سدًا منيعًا من بعض حرّاس المصالح ، أو لأنها خلافية ، واختار الباحث رأيًا لا يوافق رأي المحكم ومذهبه ، ولو استدل له بأدلة قوية .

محكمون يتأخرون في التحكيم :

هناك محكمون يتأخرون جدًا في إنجاز التحكيم المطلوب منهم ، إما لانشغالهم أو لتشاغلهم أو لأنهم غير مختصين ، ويريدون التثبت . والمشكلة أحيانًا أنهم لا يعتذرون عن التحكيم ، بل يقبلونه ولا يبالون بالتأخير . وقد لا تبالي الجهة المرسلة بهذا كثيرًا ، ولا سيما إذا كان الباحث لا يهمهم ، أو ليس من ذوي الجاه والنفوذ ، أو كانت لا تريد تحمل مسؤولية البحث ، خاصة إذا كان خلافيًا وجريئًا . فهؤلاء قد يعطون مهلة شهر للتحكيم ، فيأخذون سنة أو سنتين وأكثر . وربما لا يكون البحث متجاوزًا ١٥ـ٣٥ صفحة .

وآفة بعض المحكمين أنهم قد يساء اختيارهم ، فيريدون أن يتعلموا بمناسبة تحكيم البحث . فتراهم يأخذون مهلة طويلة ، ثم يأتي تحكيمهم مهتزًا مرجوجًا ، مسطرًا بقلم خائف غير واثق ، فيجنون بذلك على الباحث ، وربما على أنفسهم ، إذا كانت الجهة العلمية واعية ومستنيرة ومنصفة .

تحكيم علمي مفصل وتحكيم علمي مجمل :

التحكيم العلمي قد يأتي مفصلاً ، وربما زادت صفحاته على صفحات البحث نفسه ، ولا سيما إذا كان المحكم يحكم للجهة العلمية المرسلة لأول مرة ، فعندئذٍ تراه ميالاً للاستعراض ومحاولة إثبات المقدرة العلمية . لكن هذا التكلف قد يوقعه في نقيض قصده ، إذا كان الباحث أو الجهة على وعي ودراية .

وقد تكون هذه التفصيلات على شكل ملاحظات عامة ، وملاحظات خاصة . وربما تتبع المحكم البحث صفحة صفحة ، أو كلمة كلمة . وهذا التحكيم المفصل قد يكون مفيدًا للباحث ، ولا سيما إذا كانت التفصيلات حكيمة ومدروسة ونزيهة .

وهناك بالمقابل تحكيم علمي مجمل ، قد يرِد في صفحة واحدة ، أو في سطور قليلة ، بقبول البحث أو رفضه ، مع تعليل مختصر ، أو بدون تعليل . وقد يرِد هذا من محكم مشغول ، أو من محكم غير مختص تمامًا ، أو من محكم يرى أن التوسع في التحكيم يكشف عيوبه ، أو يرى أنه مضيعة للوقت والجهد ، وأن البحث لا يستحق هذا العناء ، سواء رفضه أو رأى حرجًا من رفضه .

وهناك محكمون يولون عنايتهم لعلامات الترقيم (النقطة ، الفاصلة . . .) وأشياء شكلية ، مع أن البحث لم ينشر بعد ، ويهملون النظر إلى النواحي المنهجية والموضوعية!

تحكيم علمي إيجابي وتحكيم علمي سلبي :

قد يأتي التحكيم العلمي إيجابيًا من المحكمين ، فتكون مهمة الجهة العلمية مهمة سهلة . لكن قد تصعب هذه المهمة قليلاً ، إذا طلب المحكم تعديلات شرطها لقبول البحث . فغالبًا ما يتوقف قبول البحث على بعض التعديلات المطلوبة ، وقلما يكون هناك تحكيم بلا تعديلات مطلوبة .

وقد يأتي التحكيم العلمي سلبيًا من المحكمين ، فتكون مهمة الجهة العلمية سهلة في اتجاه رفض البحث . لكن ربما أعطت هذه الجهة نفسها الحق في اعتبار البحث ، بعد إجراء بعض التعديلات عليه ، إذا وردت في تحكيم المحكمين . وهذا التصرف من الجهة قد يكون تصرفًا أمينًا ، إذا رأى المختصون في هذه الجهة أن في تحكيم المحكمين ظلمًا وإجحافًا واستعراضًا . وقد يكون هذا التصرف خائنًا ، إذا كان الغرض تمرير بحث علمي بغير حق ، لباحث متنفذ ، أو لأجل واسطة ، أو لقاء رشوة ، أو تبادل منافع شخصية مضرة بالمصلحة العامة .

توافق التحكيمين :

قد يأتي التحكيمان متوافقين إما بالرفض وإما بالقبول . وعندئذ فإن الجهة العلمية ترفض البحث في الحالة الأولى ، وتقبله في الحالة الأخرى . وقد يتظلم الباحث لدى الجهة العلمية في حال الرفض . غير أن هذه الجهة قد يكون من سياستها عدم التدخل في التحكيم ، وتعتذر إلى الباحث بأن رفض بحثه جاء بناءً على تحكيم المحكمين ، ولو كان بحثه في ذاته يستحق القبول ، إلا أنها لا تعطي نفسها صلاحية التدخل لقبوله ، إذا ما رفضه المحكمان . وهذا لا يمنع وجود جهات أخرى تحاول النظر في التظلم ، والاستجابة له ، وخاصة إذا كانت تملك القدرة على ذلك والرغبة فيه .

تخالف التحكيمين :

قد يأتي أحد التحكيمين موافقًا ، والآخر رافضًا . وهنا قد يرسل البحث إلى محكم ثالث للترجيح . فإن جاء التحكيم الثالث بالموافقة قُبل البحث ، وإن جاء بالرفض رفض البحث . وقد يجري هذا الترجيح في داخل الجهة العلمية ، بدون إرسال البحث إلى محكم خارجي ثالث ، وذلك عندما تتوافر إمكانية هذا الترجيح . وقد يتم نشر الورقة التي وافق عليها محكم واحد في صورة ورقة مناقشة ، لا في صورة بحث .

محكمون هيَّابون :

بعض المحكمين ، نتيجة جهل أو خوف أو الأمرين معًا ، يرون أن أسلم طريق هو رفض كل بحث يأتي إليهم ، إلا أن يكون بحثًا موصى عليه ، أو فارغًا من كل معنى ، كأن يكون فهرسًا أو كلامًا لا طائل تحته . فعندئذٍ يقبلونه ، ويتحملون مسؤوليته ، لأنه لا مسؤولية فيه .

وهؤلاء الهيابون تتعدد أصنافهم ، فقد يهابون سلطة سياسية ، أو سلطة مالية ، أو سلطة دينية ، أو شخصًا معينًا . . . إلخ . إن هؤلاء تشعر وأنت تقرأ تحكيمهم أن القلم يرتعش بين أصابعهم ، والأرض تتزلزل من تحتهم . إنهم قد يطلقون كلامًا في الهواء ، ولكن معاذ الله أن يكتبوا ورقة ، أو يوقعوا عليها . وإذا كان لا بد من التوقيع ، فهم آخر من يوقع .

قد يختار محكم معروف باللدد في خصومته للباحث :

قد تلجأ بعض الجهات إلى استغلال علمها بخصومة فلان المحكم لفلان الباحث ، فترسل بحثه إليه ، رغبة في القسوة على الباحث وإعاقة بحوثه . ويفرح المحكم بوصول مثل هذا البحث إليه ، ويثأر لنفسه ، إذا

عرف الباحث بطريقة أو بأخرى ، ويحطم البحث بسيل من الاعتراضات والتهكم والسخرية والتقبيح ، ولا سيما إذا كان جاهلاً أو عديم الضمير أو مدللاً سبق له أن قدم بعض الخدمات الشخصية المحرمة أو المكروهة ، وربما حصل على الجنسية .

فإذا ما عاد البحث محكمًا بتحكيم هذا المحكم ، فرحت الجهة المرسلة بالنتيجة المظفرة ، ووصلت إلى مرادها في تثبيط إنتاج الباحث وإعاقته ووضع السدود والعراقيل في وجهه ، وتحطيم سمعته ، وإعاقة ترقيته .

محكم علمي يرفض بحثًا لأجل طلب تعديلات تافهة :

قد يكون لدى محكم علمي رغبة في رفض بحث ، فيكثر من الصياح والملاحظات ، ولو كانت تافهة . وقد ينجح مسعاه في بيئات علمية جاهلة أو متجاهلة أو لا مبالية .

فهناك محكمون إذا اختصرت طالبوك بالبسط ، وإذا بسطت طالبوك بالاختصار ، وإذا أحلت على مراجع لبعض المفاهيم أو التعريفات قالوا لك : لا حاجة ، واتهموك بالاستكثار من المراجع في غير طائل ، وإذا لم تُحِلْ على مراجع ، لأن الأمر واضح معروف متداول ، طالبوك بصوت مرتفع ، واستنكار عالي التردد ، بأنك لم تُحِلْ إلى مراجع! ويحسب هؤلاء المراجعون أنهم بطريقتهم هذه يسدّون طريق النشر على غيرهم ، ويفسحونه فقط لأنفسهم!

المحكم والباحث :

قد يكون المحكم في العلم أعلى مستوى في الجملة من الباحث ، وهذا هو الأصل ، وقد يكون عالمًا في شيء جاهلاً في آخر ، وقد يكون ندًا للباحث ، أو أقل مستوى منه . فقد لا تقبل بعض الجهات إلا بحوثًا

محكمة ، مهما كان الباحث في بحثه متمكنًا وذا سمعة ومرتبة علمية عالية .

وهنا قد يقع تعارض وتنازع بين المحكمين والباحث . فقد يأخذ الباحث ببعض اقتراحات المحكمين وتعديلاتهم ، وقد لا يقتنع بالبعض الآخر . ولا ريب أن البحث سيصدر مشفوعًا باسمه ، وعلى مسؤوليته ، فكيف يكره على تعديلات لا يقبل بها ؟ وغالبًا ما يكتفي الباحث بإجراء التعديلات السهلة ، كالأخطاء اللغوية والمطبعية ، إذا ما تم بيانها له من المحكم ، ويعزف عن التعديلات التي تتطلب منه جهدًا إضافيًا .

والجهة العلمية قد يداخلها ، من حيث تدري أو لا تدري ، أن المحكم « معصوم » ، فتتشدد في تنفيذ كل مطالبه . وقد يكون هذا التشدد إما عن جهل أو عن عمد . والمشكلة أنه في بعض الأحيان قد يعزّ وجود من يَفْصِل في هذا النزاع بين المحكم والباحث . فيتأخر البحث ، أو يرفض ، وقد يصدر بعد ذلك عن جهة أخرى .

الباحث بين الحرية الجماعية والحرية الشخصية :

قد يعمل الباحث ضمن جماعة ، أو يكتب لهيئة ، وقد تتعارض أحيانًا رغبات الجماعة أو الهيئة مع رغبات الفرد (الباحث) ، فإما أن يتنازل وإما أن يرفض بحثه . وقد يكون التنازل على حساب المنهج أو الفكرة أو المصطلح . . .

وأدق ما في الأمر هنا إيجاد نقطة توازن بين حرية المجموع وحرية الفرد ، وبين مسؤولية الجماعة ومسؤولية الواحد . أما إذا طغت حرية الجماعة على الفرد ، فإن هذا الطغيان يؤدي إلى إلغاء شخصية الباحث ، والقضاء على نوازع الإبداع عنده ، وإضعاف المستوى العلمي للبحوث عمومًا .

البحوث الفردية والبحوث الجماعية :

قد يقوم بالبحث باحث واحد ، وقد يقوم به فريق مؤلف مثلاً من ثلاثة باحثين أو أكثر . وقد يبدأ العمل في صورة مشروع بحث ، يخضع للتحكيم من بدايته إلى حين انتهائه واكتماله في صورة بحث . وقد يكون البحث الجماعي ذا فرصة أكبر للمرور من البحث الفردي ، لأن المحكم قد يكون أكثر تهيبًا أمام مجموعة من الباحثين ، وقد يكون أحدهم أو بعضهم صديقًا له ، فيقبل مشاريعهم وأبحاثهم ، وربما دون الغوص فيها . وقد يذكر بعض الملاحظات الشكلية البسيطة ، وقد يقتصر على قراءة الفهرس والخطة ، أو مراجعة عيّنة صغيرة مختارة ، ولا سيما إذا كان البحث طويلاً في صورة كتاب . وربما يميل إلى قبول البحث الجماعي ، والحصول على مكافأة تحكيمه ، لأنه قد يعلم أنه لو رفضه فقد يخسر التحكيم والمكافأة في المرات القادمة .

بهذا يصبح البحث الجماعي حيلة ، ولا سيما عندما يكون في الصورة جماعيًا ، وفي الحقيقة يقوم به فرد واحد من الفريق . والأدهى من ذلك إذا قام به فرد من خارج الفريق ، كما يقع في المقاولة من الباطن . وعندئذٍ يأخذ المكافأة المالية من لا يستحقها ، ويحرم منها من يستحقها . وتكون النتيجة هبوط المستوى العلمي للبحوث ، وضياع الأموال المرصدة له هدرًا ، وإنشاء سمعة علمية مزيفة ، والحصول على مرتبة علمية بغير استحقاق .

* * *